

نساء عربيات يطلقن «انتفاضة» عبر الإنترنت للمطالبة بحقوقهن

دبي - أ.د.ب: استلهمنا للربيع العربي وخوفاً من تداعيات وصول الإسلاميين إلى الحكم، أطلقت مجموعة من الناشطات العربيات حملة جريئة عبر الإنترنت لحد المرأة على الانتفاضة، منذ الأول من أكتوبر وساعاتها مع الرجل. ويشهد موقع «فيسبوك» منذ الأول من أكتوبر الجارية حملة على صفحة عنوانها «انتفاضة المرأة في العالم العربي»، وذلك بهدف إلقاء الضوء على «التمييز» ضد النساء في الدول العربية. وفي غضون 11 يوماً، ارتفع عدد المؤيدين للحملة من 20 ألفاً إلى 34650، فيما أرسل أكثر من 500 شخص غابليتهم من النساء وبينهم الكثير من الرجال كذلك، صوراً مع شعارات مكتوبة تدافع عن حقوق المرأة، وبعض هذه الكتابات تتحدى التقاليد والمحظورات الدينية والسائدة. وقالت ديالا حيدر وهي واحدة من أربع نساء أطلقن الحملة لوكالة فرانس برس كذا تنوع التجاوب لأننا كنا نعلم أن النساء يردن منصّة، لكن ردة الفعل فاقت التوقعات»، وتأتي هذه الحملة في خضم جدل كبير في تونس ومصر، والبلدين اللذين انطلق منهما الربيع العربي، حول وضع حقوق المرأة والتهديدات الجديدة لهذه الحقوق من قبل التيارات الإسلامية التي وصلت إلى

السلطة. ويسود غضب بين الناشطين الحقوقيين في مصر بعد أن أظهرت مسودة مسربة لمشروع الدستور طروحات تتضمن تخفيضاً لسن الزواج لدى النساء وتشريعاً لختان الإناث، فضلاً عن استخدام التشريع الإسلامي بشكل يحد من حقوق المرأة في مجالي العمل والتشريع، وقالت حيدر التي تعمل في مجال الفيزياء، إن «الثورات قامت لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة. هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إذا تركت المرأة في الأماكن الخلفية». واعتبرت انه «كان هناك خيبة أمل» إزاء تهميش الدور السياسي للمرأة، وقالت إن «النساء شاركن في الثورات ولكن يتلقين الرصاص ويقتلن ويسحلن في الشوارع، لم يكن متفجرات». وأطلقت حيدر الحملة مع اللبنانية بلده بونس والفلسطينية فرح براقوي والمصرية سالي زهنى، وجميعهن ناشطات حقوقيات في بلادهن. وبحسب بيان الحملة، فإن من بين أهدافها «إعادة فتح النقاش على مصراع على شبكات التواصل الاجتماعي حول وضع المرأة لاسيما بعد الهجمة المرتدة التي تعرضت لها المرأة بعد نجاح الثورات في دول الربيع العربي»، وطلبت الحملة من داعمها على فيسبوك امرا

واحدًا فقط: أن يكتبوا على ورقة بياضه أو على شاشة الكمبيوتر «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي» مع إضافة سبب انتفاضة. ومن ثم التقاط صورة لهم مع هذه الجملة وإرسالها إلى صفحة الحملة. وظهر الفلسطينيان يوسف عباس وتمارا ريم معا في صورة واحدة مع لافتتين فلسطينيتين. وكتبت تمارا «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي لأن عذريتي تخصني»، بينما كتب يوسف «لأن عذريتها تخصها». وقد اجتذبت بعض التعليقات الأكثر جرأة كيلاً من الشاتلم جوي من تونس «لا للاغتصاب، لا للعنف». المشاركات. وكتبت نهام من مصر «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي لأن جسمي ملكي ومش من حقه تتحرش بي»، فيما كتبت فرح جوي من تونس «لا للاغتصاب، لا للعنف». اما فاطمة من لبنان فكتبت «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي لأن كرامتي ومبادئ الاخلاقية لا يخسرهما غشاء». وبتنا وبدت مشاركات النساء متفاوتة في طبيعتها ومضمونها، وبينما أظهرت بعض الصور نساء محجبات او حتى متنقيات يشاركن في الحملة، أظهرت صور أخرى نساء من دون غطاء الرأس، او بتياب

تغطي القليل من الجسم. الا ان البارز هو مشاركة عشرات الرجال من مختلف الاعمار. اما شيمة المحببة من اليمن فكتبت «لأن اخي يخجل من نكر اسمي او اسم امي». وطرحنا لاريسا من لبنان مسألة الجدل حول حرمان النساء من حق منح جنسيتها لابنائهن في حال زواجهن من اجانب، وكتبت «يجب ان يكون للمرأة اللبنانية الحق في منح جنسيتها لابنائها». اما نهال المحببة ايضا من مصر فكتبت «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي لأن المجتمع يرى ان تعاطي اهم من تعليمي». وفيما تحفظت معظم الدول العربية على بنود تتعلق بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في «اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة»، قال بيان الحملة «علينا ان نكمل الثورة للاطلاحة بالذكورية التي تجعل من كل رجل ديكتاتورا في بيته على زوجته وابنته واخته وحتى على امه»، وخلص البيان الى القول ان «الثورات التي بدأت في عالمنا العربي، علينا نحن النساء ان نكملها. لا أولويات مزعومة لنخضع لها، لا رقابة ذاتية، ولا مساومة على حقوقنا. اما ان تكون الثورات كاملة بنا او لا تكون».

التيارات المختلفة دانت «طمس» الأدلة وأكدت أنه لن يهدأ لها بال قبل القصاص من القتلة

مرسي يقيل النائب العام ويعينه سفيراً لدى القاتيكان

ومصريون يتوافدون على «التحرير» للمشاركة بمليونية «حق الشهداء»

القاهرة - وكالات: عبرت التيارات الثورية والإسلامية بمصر عن صدمتهما من حكم براءة جميع المتهمين وخاصة من رموز نظام مبارك في موقعة الجمل، معتبرة أن ذلك نتاج «طمس» الأدلة التي تدين المتورطين.

وقال الدكتور محمد عبد الحادي الذي ينتمون لعدد من القوى السياسية بالتحالف في ميدان التحرير استعداداً للمليونية المزمع تنظيمها اليوم، أصدر الرئيس المصري محمد مرسي أمس قراراً جمهورياً بإقالة النائب العام المستشار د.عبدالمجيد محمود وتكليف مساعدي النائب العام باعماله لحن تعيين نائب عام جديد. وأضاف أن مرسي قرر كذلك تعيين محمود سفيراً مصر لدى دولة القاتيكان.

وفي السياق نفسه تجمع المئات في الحديقة الوسطى للميدان وما حولها، وهم من مختلف القوى السياسية والثورية وغلب عليهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والذين قاموا بتريد التهافات المطالبة بالقصاص العادل للشهداء والمصابين في موقعة الجمل، وذلك تلبية لدعوات بعض القوى المدنية والإسلامية للتحالف اليوم.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين في مقدمة الداعين إلى الاحتجاج اليوم في «مليونية حق الشهداء» لطلبة الرئيس د.محمد مرسي بتنفيذ وعده بالقصاص من قتلة المتظاهرين. وعبر الأمين العام للإخوان المسلمين بمصر د.محمود حسين عن صدمة الجماعة بعد تيرة المتهمين، لأنه لم يحمل المحكمة مسؤولية الحكم، مشيراً إلى أن



صورة أرشيفية لموقعة الجمل

حكم البراءة أتى بسبب عدم تقديم الأدلة الكافية المحكمة إضافة إلى طمس الأدلة التي تدين المتهمين. وأكد أنه سبق أن حدثت أمور مماثلة من جهة طمس الأدلة لاسيما في قضايا شرعية محمد محمود ومجلس الوزراء ومنطقة ماسبيرو. وأكد حسين أن جماعة الإخوان المسلمين اتخذت قراراً مع باقي القوى الوطنية بإظهار غضب المصريين في جميع ميادين مصر، في مليونية اليوم الجمعة بميدان التحرير للمطالبة بإعادة محاكمة جميع المتهمين في قتل المتظاهرين في كل الأحداث

السابقة. وسيطالب المشاركون في الاحتجاجات اليوم وغدا بتشكيل لجنة على مستوى عال لجمع الأدلة وتقديمها للقضاء، كما سيطالبون د.محمد مرسي رئيس مصر بتنفيذ وعده بالقصاص من قتلة المتظاهرين. وقال حسن إن الجماعة وجميع القوى الوطنية والشعبية والحزبية على يقين بأن الرئيس د.مرسي يشارك الشعب المصري شعور ضرورة القصاص للشهداء، مشدداً على أن جميع القوى السياسية لن يهدأ لها بال حتى ينال قتلة الثوار جزاءهم العادل.

من جهتها، شددت الجماعة الإسلامية، في بيان لها، على ضرورة استقالة النائب العام د.وحيد عبدالمجيد باعتباره المسؤول عن إهدار الأدلة التي تدين المتهمين، معتبرة أن عبدالمجيد ارتكب «خطأ مهيباً جسيماً» يستوجب الإقالة. وقالت الجماعة إن النائب العام المصري قدم لهيئة النطق بالحكم قضائياً وصفت بالـ«هشة»، لا يصلح الحكم فيها رغم حجم الضحايا وعدد الشهود، مؤكدة أنه أقدم على ذلك باعتباره ليزال جزءاً من النظام السابق والمسؤول الأول عن التستر على جرائم ذلك النظام. واعتبرت الجماعة أن هذا الحكم حلقة في سلسلة الأحكام التي برأت معظم قتلة الثوار من ضباط الشرطة ورجال النظام السابق بتخطيط متقن من الفلول التي وضع على رأسهم

النائب العام. في السياق نفسه، طالب الحزب الحاكم في مصر محمد بديع والعدالة، «الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، بتحني النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود عن منصبه ما لم يقدم أدلة ثبوتية جديدة تدين المتهمين في قضايا قتل المتظاهرين خاصة القضية المعروفة إعلامياً بـ«موقعة الجمل». وأكد الحزب في بيان له، «أمس، أن مسؤولية إنجاز العدالة تقع في المقام الأول على كاهل النيابة التي تعد أوراق القضية، وهي الأمانة على الدعوى المدنية والجنائية، مطالباً النائب العام بتقديم أدلة ثبوتية حقيقية تكشف عن المجرم الذي أطلق النار وأسأل الدم، وإلا فليفتح عن منصبه إن كان عاجزاً عن القيام بهذه المهمة، وليتقدم لها من هو عليها قوي أمين. وأضاف الحزب: «أنه قد هاله أفلات المتهمين بارتكاب موقعة الجمل والمحرضين عليها من العدالة، بسبب وهن الأدلة وضعف أوراق القضية المقدمة من النيابة العامة». وأكد الحزب تمسكه بحقوق الشهداء الذين بذلوا السدم الغالي لتري مصر وشعبها الحرية والعيش الكريم.

الكويت - أ.ش.: تدخلت القنصلية المصرية في الكويت لحفظ حقوق ومستحقات 14 سائقا مصرياً نشب خلاف بين شركة مصرية كلفتهم بنقل معدات إلى الكويت والشركة الكويتية المستقبلية للشحنة. وكان السفير وائل جاد، قنصل مصر في الكويت، قد تلقى شكوى من 14 سائقا مصرية بعدم تلقيهم مستحقاتهم بسبب وجود خلاف بين الشركتين المصرية والكويتية حول الطرف الذي يتحمل تكاليف فترة تأخير الشاحنات في ميناء ضبا السعودي لحين استكمال إجراءات الشحن، حيث أجرت

القنصلية المصرية والمستشار العمالي المصري اتصالات بين الشركتين المعنيتين بالمشكلة. وأسفرت الاتصالات عن التوصل إلى اتفاق في مقر القنصلية المصرية على سداد جزء من مطالب السائقين المصريين وأثابت حقه في المبلغ الباقي عن طريق تحرير محضر رسمي بالواقعة، حيث توجه مسؤول الشؤون القانونية في القنصلية مع السائقين المصريين إلى قسم الشرطة الكويتي المختص لتحرير محضر بالواقعة حتى تتسنى لهم المطالبة بالمبلغ المتبقى لدى الشركة المصرية عقب عودتهم إلى البلاد.



القنصل وائل جاد

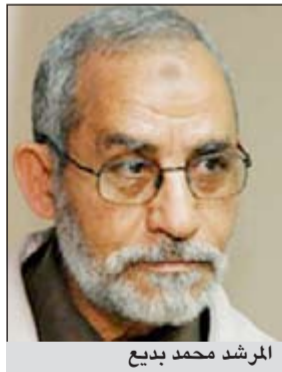
المرشد العام لـ «الإخوان» المسلمين يدعو إلى «الجهاد» لتحرير القدس

روي بدماء الشهداء، وإن هذه الدماء وإذا أملى الله لهم حيناً من الدهر لكهمن لن يفلتوا من يد القسرة بعد أن يطف المصاع كما فعل بأسلافهم من قبل» موضحاً أن «الشرايع تقرر دفع الظلم والتخلص من المحتل».

المسلمين بالاستعداد بكل «صور القوة من قوة الإيمان وقوة الوحدة ثم قوة الساعد... والسلاح هو الردع». وأضاف مخاطباً «المواطنين» «أيها المسلمون.. كونوا على يقين في وعد الله عز وجل مهما كانت العقبات وتأكدا من وعد الله تعالى مهما كان إجرام وطغيان أعداء هذا الدين، ومهما كانت الشرائع واعملوا أن بزوغ فجر وإشراق الشمس آتية والأمل في الله وتأييده لنا ونصره قريب».

وتابع «أيها المسلمون في كل مكان.. أيها الصهاينة الغاصبون والمحتدون على مقدساتنا.. إن كل قطرة دم أزيقت بيد الصهاينة على أرض فلسطين الحبيبة سوف يقصص الله تعالى منهم بسببها مهما طال الزمن أو مرت عليها السنين، مثل دم منبجة دير ياسين ومنبجة الحرم الإبراهيمي وقانا في جنوب لبنان ودماء أسرى سيناء والدماء على هضبة الجولان وفي غزة والضفة». وقال بديع «ما من شبر على أرض فلسطين إلا وقد

القاهرة - يو.بي.أي: دعا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد بديع اليوم أمس إلى «الجهاد من أجل تحرير القدس من أيدي الاحتلال الصهيوني». ودعا بديع في رسالته الأسبوعية التي وجهها أمس إلى أعضاء «الجماعة» وياقي المواطنين، إلى «الجهاد من أجل تحرير القدس» مغرباً عن قناعته بأن «استرداد المقدسات وصون الأعراض والدماء من أيدي اليهود لن يتم عبر أروقة الأمم المتحدة ولا عبر المفاوضات لأن الصهاينة لا يعرفون غير أسلوب القوة ولا يرجعون عن غيهم إلا إذا أخذوا على أيديهم». وتابع أن «استرداد القدس لن يتم إلا بجهاد مقدس وتضحيات غالية وبجميع صور المقاومة». وقال بديع «إن الصهاينة حينما يستبقوننا يوماً من أتنا سننسلك هذا السبيل ونرفع علم الجهاد في سبيل الله حينما تقدم إلى ميدان الجهاد ويمسح بطغيانهم» مطالباً



المرشد محمد بديع

الدستور المصري الجديد يحد من سلطات الرئيس.. ويمنح الحق للمرأة في تولي الرئاسة

على تغيير آجري العام الماضي ويحدد فترات الرئاسة بانئتين فقط. وفي تغيير جديد آخر عن الماضي تشير الوثيقة إلى حاجة رئيس الوزراء للحصول على ثقة البرلمان في إشارة إلى أنه على رئيس الدولة ان يختار شخصاً مقبولاً للأغلبية البرلمانية. وقال جمال جبريل رئيس اللجنة القائمة على صياغة الجزء الخاص بسلطات الرئيس خلال مؤتمر صحفي إن عدداً كبيراً من السلطات التي كان يتمتع بها الرئيس في الدستور القديم نزع من دستورها. وتقررت عملية صياغة الدستور بسبب نزاعات خاصة بين المصريين ذوي الاتجاهات الليبرالية والإسلاميين الذين ظهروا بقوة على الساحة العامة بعد الثورة وفازوا بالانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وأوجت اللجنة التأسيسية التي تضم مائة عضو انتقادات من الليبراليين ويساريين وآخرين قالوا إن تمثيل الإسلاميين بها أكبر مما يجب وإنها تكتب دستوراً يهدد حقوق الإنسان. وفي أحد التعديلات يبدو أن الدستور الجديد يفتح الباب أمام تولي امرأة للرئاسة. وقال المحلل السياسي المصري جمال عبد الجواد إن هذه إضافة جديدة للدستور. وقال أعضاء في اللجنة التأسيسية إن أمامهم حتى الثاني عشر من ديسمبر لإنجاز عملهم وهو ما يعني أنه من المرجح إجراء مزيد من التعديلات، ويشرط أن يوافق 57 عضواً على الأقل على كل المواد.

وسيطرح الدستور بعد ذلك للاستفتاء الشعبي العام ومن المقرر أن ينتخب المصريون بعد ذلك برلماناً جديداً.

القاهرة - رويترز: أظهرت مسودة جزئية للدستور المصري الجديد نشرت أمس الأول أن البرلمان سيحد من سلطات الرئيس في تغيير من شأنه أن يخفف السلطات الرئاسية التي دعمت حكم الرجل الواحد لعقود. والدستور الجديد جزء رئيسي من التحول من نظام استبدادي يدعمه الجيش إلى نظام ديموقراطي يأمل المصريون أن يكون ثمره الثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك العام الماضي. لكن صياغة هذا الدستور شهدت جدلاً بين الإسلاميين والليبراليين بشأن دور الإسلام في حكم أكبر الدول العربية سكاناً، وامتد الجدل إلى حقوق المرأة والأقليات الدينية وحرية التعبير. وتركت أسئلة كثيرة بلا أجوبة في المسودة الجزئية التي طرحها لجنة صياغة الدستور للنقاش العام أمس الأول. وعلى سبيل المثال لم تات هذه المسودة على ذكر مدى إشراف المؤسسات المدنية على الجيش.

وقال محمد البلتاجي العضو البارز في حزب الحرية والعدالة المنتق عن جماعة الإخوان المسلمين وعضو الجمعية التأسيسية التي تصوغ الدستور «تطلب 90 مليون مصري أن يمسك هذه المسودة وفي يده قلم ويقول هذا النص جيد أم لا؟ أو يقول أنا أقترح مادة بدلاً من مادة أو أبذل فكرة بدلاً من فكرة». وفي الدستور القديم كان رئيس الدولة يتمتع بسلطات واسعة وكان بإمكانه أن يحكم البلاد لعدم غير محدود من الفترات الرئاسية. وبقي مبارك في الحكم لمدة 30 عاماً حتى أطاحت به الثورة. وتحافظ مسودة الدستور الجديدة

ضبط مستندات تكشف حصول شفيق وعلاء وجمال مبارك على عدد كبير من القيلات والشاليهات دون وجه حق



جمال مبارك



علاء مبارك



أحمد شفيق

الانتقال على الفور بنفسه إلى مقر جمعية الضباط الطيارين وبقرفته اللواء أحمد ماهر. وكشفت عمليات ضبط المستندات داخل الجمعية بحضور موظفيها وأحد المبلغ ضدهم وهو المحاسب سمير زكي، عن ضبط 11 ملفاً خاصاً بعدد 11 فيلاً وشاليهات حصل عليها د.أحمد شفيق باسمه وزوجته وكريماته وأحفاده، وعدد 9 ملفات خاصة بـ 9 فيلات وشاليهات حصل عليها اللواء طيار محمد رضا صقر باسمه وأسماء زوجته وأحفاده وأحفاد ابن شفيقته، وعدد 7 فيلات وشاليهات حصل عليها اللواء علاء رحمي نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الساحل الشمالي بالجمعية، وحصول علاء وجمال مبارك على 4 شاليهات. كما أسفرت العملية عن ضبط ملفات خاصة بأسماء أشخاص ليسوا من الطيارين أو وزير الطيران الأسبق والمحاسب سمير زكي المدير المالي للجمعية، ونجله، كما تم ضبط ملفات خاصة بشاليهات بأسماء بعض العاملين الإداريين بالجمعية، واستمرت عملية الضبط 12 ساعة.

دون المستندات المطلوبة، غير أن اللواء ماهر قرر أنه تقدم باستقالته من رئاسة الجمعية بعدما اكتشف عقب دخوله الجمعية كرئيس لها منذ أسبوعين فقط، وجود وقائع فساد داخلها، وتأكيداً أمام قاضي التحقيق على وجود مخالفات كبيرة. وأشار اللواء ماهر أمام قاضي التحقيق إلى أنه توجد لديه شكوك ومخاوف من إخفاء المستندات التي سبق طلبها بمعرفة قاضي التحقيق، وهو الأمر الذي دعا المستشار أسامة الصعيدي إلى

لأحمد شفيق) وبرفقته المستندات الخاصة بشروعي الساحل الشمالي والقاهرة الجديدة موضوع البلاغ المقدم من اللواء طيار سيد كامل عبد الوهاب عضو مجلس إدارة الجمعية السابق ضد شفيق واللواء طيار محمد رضا صقر عضو مجلس إدارة الجمعية وسكرتيرها العام والمحاسب سمير زكي المدير المالي للجمعية، في شأن وجود مخالفات مالية خاصة بالمشروعين. وحينما مثل اللواء طيار أحمد ماهر أمام قاضي التحقيق، تبين حضوره

القاهرة - أ.ش.: كشفت التحقيقات القضائية التي يباشرها المستشار أسامة الصعيدي قاضي التحقيق المنتخب من وزير العدل، بشأن المخالفات المالية المنسوبة إلى د.أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق وآخرين في جمعية «الضباط الطيارين»، عن مفاجآت مدوية أبرزها ضبط مستندات تفيد بحصول شفيق وأسرته وإبراهيم مناع وزير الطيران الأسبق وعلاء وجمال مبارك نجلى الرئيس السابق حسني مبارك، على عدد كبير من الفيلات والشاليهات دون وجه حق. وكان المستشار الصعيدي قد انتقل إلى مقر جمعية الضباط الطيارين لضبط المستندات المتعلقة بشروعي الجمعية بالساحل الشمالي بقرية (كازابلانكا) والقاهرة الجديدة، بعد أن تقاعس مسؤولو الجمعية عن تقديم المستندات التي طلبها قاضي التحقيق في إطار استكمال تحقيقاته في القضية. يذكر أن قاضي التحقيق قد طلب حضور اللواء طيار أحمد ماهر شحاته الرئيس الجديد لمجلس إدارة جمعية الضباط الطيارين (خلفا